

دافيد فان هيملريك: هناك غياب للمساواة أمام القانون بين المرشحين



باريس
أجرى الحوار: هشام منصوري

لا يمنع هذا.

● قمت بتعميم عريضة،
لاقت تجاوبا واسعا،
لفتح تحقيق مع «ماكرون»
بخصوص 3 قضايا. ما
هي الدوافع؟
❖ بادرت إلى نشر
العريضة بسبب توالي
المقالات الصحافية حول
قضايا فساد يشتبه تورط
«ماكرون» فيها، وأخص هنا
بالذكر أمسية «لاس فيغاس»
(يشتبه في تنظيمها بدون
طلب عروض). أما الدافع
الثاني، فهو معابنتي غياب
المساواة بين المرشحين أمام
القانون. القنوات التلفزية
تصمت عن فضائح «ماكرون»
التي تكشفها الصحافة
المكتوبة، والقضاء لا يتجاوب
بدوره معها بالشكل المطلوب.
أنا لست قاضيا، كل ما أطلبه
هو فتح تحقيق.

«أخبار اليوم» تناوره حول تفاصيل القضية
وتطوراتها، وعن رأيه في الانتخابات الرئاسية
وكذا الاتهامات الموجهة إليه بخدمة أجندات
اليمن المتطرف.

● ما تقييمك للانتخابات الرئاسية الجارية؟
❖ إنها بالنسبة إلي مرحلة مهمة في الحياة
السياسية الفرنسية، لذا فأنا أتابعها بكثير من
الامل والالتزام. لكنني في الوقت نفسه أندد بهذا
النظام الذي يفرض اختيار رئيس اقرب ما يكون
إلى ملك. لقد عبرت دوما عن معارضي لفكرة
الرجل «المنقذ» (Homme providentiel)،
الذي سيحل كل المشاكل. لقد انتقدت التجاوزات
السياسية التي اقترافها السيد هولاند. تابعت
أخيرا كيف كان يستعمل أجهزة الاستخبارات
للتنصت على المعارضين السياسيين، وقد
دفعنا أنا شخصا ثمن هذا السلوك. لقد كنت
مراقبا باستمرار، كما تم ابقائي عدة مرات
خلال تنقلاتي. كان هدف السيد هولاند هو
منعي حتى من التصفير ضده، رغم أن القانون

يُلقبونه في فرنسا بـ«الطيار صاحب
البافطة»، بعدما خلق بطائرة خفيفة جاذبا
خلفه راية مكتوب عليها بخط عريض: «هولاند
ارحل!» ومعها عدسات الكاميرات. كما كان
العقل المدبر لعملية التشويش الجماعية التي
أفسدت احتفالية إحياء ذكرى 11 نوفمبر 2013،
ذكرى توقيع الهدنة ورمز نهاية الحرب العالمية
الأولى، عندما قام، ومعه حوالي 80 شخصا،
بالضغيف أثناء مرور موجب الرئيس، فرانسوا
هولاند، بشوارع «الشانزلزيه».

قبل بدء الانتخابات الرئاسية الحالية،
أطلق دافيدفان هيملريك حملة «سنفسد
الانتخابات حتى لا نعيد انتخاب هولاند»، واليوم
يتبنى شعار «من أجل ديمقراطية حقيقية، أقوم
بمطاردة ماكرون». بسبب أنشطته غير المصرح
بها، حسب روايات الشرطة، أوقف حوالي 70
مرة قبل أن يفرج عنه.

بفضل عريضة وضعها على موقع
«تشانج»، ووقعها في ظرف قياسي ما يقارب
الـ 29 ألف شخص، قام المدعي العام بفتح
تحقيق أولي حول إحدى التهم الثلاث التي
وجهها إلى «ماكرون».
متناضل ميثاكس وأستاذ للرياضيات،

السف اليوم:

❖ صحيح أن المدعى العام أمر بفتح تحقيق أولي، لكنه تحقيق حول أمسية «لاس فيغاس» وليس حول شخص «ماكرون». إنه نصف نجاح بالنسبة إلينا، ونحن ننتظر قرار النيابة العامة. لكننا شاهدنا كيف توبع مرشحون آخرون خلال ست ساعات فقط، في حين أن ملفات أخرى تأخذ شهوراً وربما سنوات.

❖ تعتقد أن الإعلام يحمي «ماكرون»؟

❖ الصحافة المكتوبة تنشر مقالات متوازنة، أما التلفزة فواضح أن «ماكرون» فتاها المدلل.

❖ تقدمك بعض منابر الإعلام كرمز لدالربيع الفرنسي». ألا تشعر بانك تعيش في ديمقراطية؟

❖ لا أؤمن باننا نعيش الديمقراطية في فرنسا. هناك انتهاك واضح لسيادة القانون من طرف الحكومة. صحيح أننا نعيش في «جمهورية» لكنها ليست «ديمقراطية»، وأنا

أفرق بين الالنتين. هناك انتخابات، لكنها لا تُقيد في الشيء الكثير. السلطة ليست بيد الشعب. نعيش اليوم فترة استيقاظ الوعي الفرنسي، رغم الأحداث الإرهابية الذي تنتج سياقاً يضع الأمن على لائحة الأولويات. الشعب يطمح إلى حرية سياسية أكبر.

❖ تستعمل وسائل احتجاج مبتكرة، وأحياناً غريبة. ما مصادر إلهامك؟

❖ إنه هوس الفعالية الذي لا توليه العديد من الحركات الاحتجاجية أدنى اهتمام. هناك ضعف كبير في التقييم، وأنا اعتبر الأمر ذنباً لأنه يُلَبِط عزيمة المناضلين والمتعاطفين. القاعدة التي يجب أن تتبع هي إيقاف أي شكل احتجاجي بمجرد اكتشاف عدم فعاليته. أنا من الأشخاص الذين يفكرون باستمرار في فعالية أكبر تتناسب والوسائل المرصودة، وهذا ما يحفز كثيراً على الإبداع.

هناك من يقول إن أنشطتك ليست دوماً

بريئة، ويتهكم مثلاً بالانتماء إلى اليمين المتطرف.

إنها تهمة كلاسيكية يُرمى بها كل من يعارض بشدة سلطة اليسار. مُشككتي في طبعي المنفتح على كل الأطياف السياسية. في فرنسا نعيش حالة يمكن أن نطلق عليها «جنحة الاقتران». إذ بمجرد ما نتحدث مع شخص من اليمين المتطرف إلا ويتم وضعك في السلة نفسها معه، فيما الحقيقة هي أننا لا نتقاسم لدينا علاقات معه.

❖ لكنك تتقاسم بعضها. كمعارضتك الزواج للجميع؟

❖ هذا صحيح، وهذا ما جرّ عليّ حقد أحد اللوبيات. غير أن معارضي هذا المشروع تنحصر في الحانب المتعلق بالأبوة. لا يمكن أن نقول لطفل إنه نتاج رجلين؛ من المؤكد أن أمه الحقيقية في مكان ما.